من حيث انه كلي فيلزم ان لا يتعدد ولا يكثر مع انها متعددة ان
ومتكثرة ان وايضا لا يتصور نزاع من اهل السنة في كثرة وتعدد ما
ان الصفات متغايرة كانت او غير متغايرة قوله ايضا الخ اشارة
الى رد قوله ولا تكثر في القدماء يعني صفات الله تع متعددة ومتكثرة
عندهم متغايرة او غير متغايرة يعني لم ينعقد على التغاير فالاولى ان
يقال في جواب المعتزلة المستحيل تعدد ذوات قديمة لا ذوات وصفات
لان تعدد ذوات قديمة ينافي التوحيد وانما قلنا فالاولى ولم نقل
ان الصواب هو انه قطعي لان مآل تقدير السابق راجع الى هذا فهذا
التقدير اولى لظهوره وبعبارة اخرى يعني لما امكن منع جواب
المص بقوله هذا القائل فالاولى في الجواب من جانب اهل السنة
ان يقال المستحيل الخ وانما كان هذا الجواب اولى من جانب الحق
لعدم ورود المنع المذكور واما لا يجري على القول بكون الصفات

قوله واجب الوجود لذاتها اي لذات الصفات هذا وقع للشارح الخ
وقع منه المعتزلة وهو بل تعدد الواجب لذاته الخ بل يقال
هي اي الصفات واجبة لا لغيرها بل لما ليس غيرها ولا غيرها
اي ذات الله تع وتقدس وضميرها راجع الى ما وجزء غيرها
والضمير في غيرها وغيرها راجعان الى الصفات وقوله ذات الله

تع

تع تغيير لما مر في لما ويكون هذا اي قوله على واجبة الوجود لا لغيرها
بل لما ليس غيرها ولا غيرها مراد من قال الواجب لذاته هو الله
تع وصفاته يعني انها واجبة لذات الواجب تع وما في نفسها اي
الصفات ممكنة لانها محتاجة تع وجودها الى الذات ولا استحالة
في قدم الممكن اذا كان قائما بذات القديم قوله ولا استحالة كانه
اشارة الى جواب سوال مقدر وهو ان يقال كما ان المص
مردود بورود المنع المذكور عليه كذا فلا يكون هذا الجواب
الذي ذكره هذا القائل اولى من جواب المص عليه المنع
المنع عليه غاية ما في الباب ان المنع الوارد على جواب المص غير المنع
الوارد على جواب هذا القائل واجاب الشارح عنه بقوله ولا
استحالة في قدم الممكن اذا كان قائما بذات القديم واجماله غير
منفصل عنه واما اذا كان قائما بذات المحدث او قائما بذات
القديم منفصلا عنه فلا يجوز قدم الممكن وحاصل هذا المنع
ان يقال ان امكان هذه الصفات بذواتها ووجوبها بذات الله
تع ينافي قولهم كل ممكن حادث لان تلك الصفات اذا كانت قديمة
والقديم ينافي المحدث وحاصل هذا الجواب ان يقال
لانا قدم تلك الصفات الممكنة بناء على قولهم كل ممكن حادث فلا نسلم

Copyright © King Saud University